مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (39) العدد (6)2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (39) No. (6) 2017

العولمة الرأسمالية ومراحلها التاريخية
(مقاربة تحليلية نقدية)

د. فيصل سعد*

(تاريخ الإيداع 9 / 4 / 2017. قبل للنشر في 26 / 12 / 2017)

□ ملخّص □

يهدف البحث إلى حلّ واحدة من أعقد مسائل سوسيولوجيا التنمية والتغير الاجتماعي ، ناهيك عن تفكيك إحدى أهم قضايا علم الاجتماع العام وسوسيولوجيا الثقافة . وهي مسألة العولمة الرأسمالية ومراحل صيرورتها التاريخية ، وكذلك قضية ما إذا كانت ، لا سيما في مرحلة تطوّرها الجديدة ، نظاماً عالمياً أم فوضى عالمية ؟

والرأسمالية ، بحكم منطقها البنيوي ، ليست نظاماً استاتيكياً ، وإنما هي نظام دينامي مفتوح على آفاق تاريخية متحركة ومتغيرة ،. وقد تمرحلت بمراحل مختلفة ، إلى حدّ بعيد ، على مستوى الشكل أو المظهر وإن ظلت أسيرة المحتوى والمنطق البنيوي الواحد .

وعلى هذا النحو ، فقد دعونا ، على خلفية النتائج الأخيرة للبحث ، إلى العمل الجاد في سبيل بناء نظام عالمي جديد حقاً يقوم على قواعد التعددية والعدالة والديمقراطية ، كنظام آخر بديل عن النظام العالمي القائم على أسس الأحادية والهيمنة والدكتاتورية .

الكلمات المفتاحية: العولمة ، الرأسمالية ، قوى الإنتاج ، علاقات الإنتاج ، الإمبريالية العليا، تسليع ، مجتمع محيطي، خصخصة ، تضليل ، استقطاب ، الأحادية ، الهيمنة . العالمية، الفوردية، التسوية الفوردية.

* أستاذ مساعد– قسم علم الاجتماع – كية الآداب – جامعة تشرين – سوريّة

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (39) العدد (6)2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (39) No. (6) 2017

Capitalism Globalization and its Historical Stages (Critical analytical approach)

Dr. Faisal Saad*

(Received 9 / 4 / 2017. Accepted 26 / 12 / 2017)

□ ABSTRACT □

The research aims to solve one of the most complex issues of sociology of development and social change, not to mention the dismantling of one of the most important issues of sociology and sociology of culture. The issue of capitalist globalization and its historical stages of development, as well as the question of whether, especially at its new stage of development, it is a global system or global anarchy?

Capitalism, by its structural logic, is not an antistatic system; it is a dynamic system open to shifting and shifting historical horizons. They have been deported at various stages, to a large extent, at the level of form or appearance, although they remain captive to content and one structural logic.

As such, in the light of the recent results of the research, we have called for serious action to build a truly new world order based on the rules of pluralism, justice and democracy, as another system replacing the world order based on unilateralism, hegemony and dictatorship.

Keywords: globalization, capitalism, production forces, relations of production, supreme imperialism, armament, peripheral society, privatization, disinformation, polarization, unilateralism, hegemony.International - Fordism - Fordism settlement.

* **Associate Professor- Department of Sociology - Faculty of Arts - Tishreen University – Syria.**

مقدّمة

من الحقائق التاريخية الكبرى التي يجمع عليها المؤرخون وعلماء الاجتماع ، وكذلك عموم الباحثين الآخرين ، حقيقة أن الرأسمالية هي أول نظام عالمي في التاريخ البشري . ذلك أنها النظام الاجتماعي – الاقتصادي الأول الذي قام على أولوية العامل الاقتصادي وهيمنته على عوامل الحياة الاجتماعية الأخرى المتعددة . وبذلك أقام النظام الرأسمالي الأساس الموضوعي لعولمة نفسه على هذا الأساس والأسس السياسية والثقافية الأخرى . والعولمة على الأساس الأول هي الشرط الضروري للعولمة على الأسس الأخيرة .

أهمية البحث وأهدافه

يكتسي البحث في موضوع العولمة أهمية خاصة على خلفية أنها ، كما هي في الحقيقة ، مرحلة نوعية من مراحل الصيرورة التاريخية للمجتمعات البشرية . ولعلها المرحلة الأكثر أهمية ، أو خطورة ، بالنظر إلى الحقائق السياسية والمادية والثقافية التي تقوم عليها ، وكذلك استحقاقاتها الموازية والتداعيات ذات الألوان الاجتماعية المختلفة الي سوف تفضي إليها ، إن عاجلاً أو آجلاً ، حقائق العولمة واستحقاقاتها .

والبحث في هذا الموضوع ذو أهمية مضاعفة على جانب البلدان المتخلفة ، تلك التي تتموقع على تخوم النظام العالمي أريافاً نائية بعيداً عن عواصم صنع القرار السياسي والخيار الاقتصادي والتصور الإيديولوجي على المستويات القومية المتعددة وعلى المستولى العالمي .وبذلك تلعب العولمة ، في جزء كبير منها ، الدور نفسه الذي قام به الاستعمار القديم في تلك البلدان، وإن بآليات أخرى جديدة تختلف، بهذا الشكل أو ذاك ، عن آليات الاستعمار الأخير .

وثمة هدفان كبيران من وراء البحث في موضوع العولمة ، الأول نظري تحليلي مفاده التمييز بين العولمة والعالمية وكذلك ترسيم الحدود الدقيقة بين الجوانب السلبية للعولمة وجوانبها الإيجابية . فالعالمية هي نقيض العولمة ، بمعنى أنها دعوة أخلاقية إلى المساواة بين الأفراد والجماعات وكذلك المجتمعات بالقيمة الإنسانية . وهي ، بذلك ، مفردة نوعية ومركزية من مفردات الرسالات السماوية والفلسفات ذات النزعات الآدمية . وفي حين أن العولمة ، من الجانب السياسي ، ظاهرة خطيرة وسلبية ، فهي ، على جانب التطور العلمي والإبداع التكنولوجي ظاهرة جدّ هامة وإيجابية .

وبالتالي ، فإن الهدف الثاني للبحث عملي سياسي قوامه تحفيز الشعوب المضطهدة ، والشعب العربي في المقدمة ، على العمل الجاد ، في ضوء التحليل النظري ، ودائماً في سبيل هدم أركان الجانب السلبي لنظام العولمة القائم على أسس الأحادية والهيمنة والدكتاتورية ، ومن ثمّ إعادة البناء على ما فيه من أركان إيجابية وصولاً إلى إقامة نظام عالمي آخر بديل ينبغي أن يقوم على قواعد أخرى مغايرة من نوع التعددية والعدالة والديمقراطية . الأمر الذي يكفل سبل وأسباب انتقال بلداننا من المواقع المهمّشة في النظام الأول إلى المواقع المركزية في النظام الثاني ، شريطة الوعي بحقيقة أن الأخذ بالجانب الإيجابي للعولمة هو جسر العبور من الضفة الأولى إلى الضفة الثانية من جهة التاريخ العالمي الجديد .

منهجية البحث

الفكرة العامة التي ينبغي أن تحكم اعتماد هذا أو ذاك المنهج مفادها أن طبيعة الموضوع المبحوث هي التي تحدد منهج البحث فيه . ولطالما العولمة الرأسمالية ظاهرة تاريخية شاملة ومتحركة تحرك التاريخ نفسه، فإن المنهج

الجدلي التاريخي هو الإطار المنهجي العام الذي سوف نلجأ إليه في دراستنا الموضوع تحت هذا العنوان العريض . فالعولمة نظام عالمي كوني وقد تمرحل بعدة مراحل كبرى ونوعية في إطار المنطق البنيوي المعهود للنظام الرأسمالي المشهود . والعولمة ، كنظام عالمي على هذا النحو ، يقوم على أهمية وأسبقية العامل الاقتصادي بالنسبة لعوامل الحياة الاجتماعية الأخرى المتعددة . فالناس ، بتعبير ماركس ، أكلوا وشربوا وسكنوا ولبسوا قبل أتت يتعلموا ويتفلسفوا و . . . الخ .

إرهاصات العولمة الرأسمالية

والحال ، يتفق الباحثون المعنيون ، وعلماء الاجتماع بصفة خاصة ، على حقيقة أن الرأسمالية كنظام اجتماعي – اقتصادي يقوم سوق موحدة ذات أبعدا ثلاثة ورئيسة (السلع والرأسمال والعمل) ، هي نظام عالمي منذ الولادة على مستوى القوة والإمكانية . وقد غدت كذلك على مستوى الفعل والواقع ، وإن جزئياً ، بنتيجة الغزو الأوروبي – الإنكليزي للقارة الأمريكية مع تقاطع القرنين الخامس عشر والسادس عشر. والرأسمالية ، كمشروع عالمي منذ البداية ، تقوم على منطق بنيوي خاص هو التوسع اللامحدود بحدود قومية معينة يفرض ، في سبيل تحقيق نفسه ، سياسات أنانين ، ودموية في حالات غير نادرة ، تعتمد مبدأ الغاية ((تبرر الوسيلة))، كمبدأ رئيس على مستوى العلاقات الدولية ، بصفة أساسية .

وبالفعل، تم إبادة عشرات الملايين من سكان القارة الأمريكية الأصليين غداة الإعلان عن تدشين المشروع العالمي للرأسمالية مع الغزو الأوروبي لتلك القارة المنكوبة . وعلاوة ع8لى ذلك ، فقد استعبد الغزاة الجدد ملايين الناس من القارة الأفريقية الذين تم نقلهم إلى ((العالم الجديد)) لغرض استغلالهم الوحشي في مناجم التنقيب عن ثرواته الهائلة. ولقد تكررت تلك الأحداث المأساوية مع كل إعلان جديد عن مولد جديد للرأسمالية كنظام عالمي. وكان ((آخر)) تلك الإعلانات هو الإعلان الأمريكي عن مولد النظام العالمي ((الجديد)) الذي تم تدشينه بتدمير بربري للعراق لم يعرف التاريخ المعاصر مثيلاً له من قبل .

والرأسمالية التي تقوم على الاضطهاد القومي ، بهذا المشهد الوحشي ، تقوم على الاضطهاد الطبقي كذلك، بل هي اضطهاد قومي على أساس أنها اضطهاد طبقي . وملايين ضحايا الصراعات الطبقية التي حصلت في البلدان الأوروبية خلال القرون الأولى من عمر الرأسمالية هي شاهد عياني تاريخي آخر على الروح العدوانية والنزعة الهمجية للرأسمالية التي تجهد في سبيل اصطياد هدفها الأساسي ، وهو الربح الوفير والسريع ، بكافة آليات الاستغلال وأدوات القهر والإبادة داخل حدودها القومية وخارجها عالى حد سواء .

وعلى هذا النحو ، فإن الرأسمالية ، كنظام عالمي ، هي مثال نموذجي عن الاستغلال والاضطهاد والاستعمار . فإذا ما وصلنا إلى نهايات القرن الماضي ، فإننا نجد أن الاستعمار قد صار ظاهرة عالمية بالفعل . ذلك أن الرأسمالية هي الوجه الآخر للاستعمار . وكم كان لينين دقيقاً عندما أشار إلى أن : ((السمة المميزة لتلك المرحلة هي الاقتسام النهائي للأرض . ولأول مرة يبدو العالم مقتسماً بشكل لا يمكن معه في المستقبل إلا إعادة التقاسم وليس التقاسم نفسه . لقد آلت الرأسمالية إلى نظام عالمي لظلم الأكثرية الكبرى من سكان المعمورة استعمارياً وخنقها مالياً من قبل قبضة من البلدان المستغلة)) .

المرحلة الإمبريالية

والحقيقة هي أن نشور الاحتكارات العملاقة ، كالكارتلات والسنديكات والتروستاتوالكونسرسيومات، على خلفية اندماج المؤسسات الصناعية (رأس المال الصناعي) بالبنوك المالية ، نتيجة المزاحمة المستعرة ، في حينه ، بين

المؤسسات الرأسمالية طيلة أكثر من قرنين ، ودائماً لفرض الربح بأي ثمن ، قد عنى ، بالفعل ، ولادة الإمبريالية أواخر القرن التاسع عشر . وبالتالي ، فإن اللهاث وراء هدف إعادة تقاسم العالم بين البلدان الإمبريالية الناشئة ، للغرض نفسه، قد أفضى إلى سلسلة الحروب التي دارت رحاها على أرض البلدان المستعمرة .

وعلى هذا النحو ، فإن الرأسمالية هي جوهر ومحتوى الإمبريالية ، فيما الكولونيالية ، بمعنى الاستعمار ، هي وسيلة صيرورة الرأسمالية إمبريالية ، رأسمالية عالمية تعمل وراء اصطياد الهدف الاقتصادي حول العالم بأسره . ومن هذا المنظور ، فإن الإمبريالية هي، في الوقت نفسه، رأسمالية وكولونيالية ، بمعنى أنها اقتصاد وسياسة في آنٍ معاً. فهي سياسة (والحرب امتداد وشكل لاحق للسياسة) لأنها اقتصاد رأسمالي على المستوى العالمي . ولطالما الأمر هو كذلك ، فإن العامل المحدد في المرحلة الإمبريالية ، كاقتصاد على هذا المستوى ، ينتقل من حقل الاقتصاد إلى حقل السياسة [2] .

هذا من جانب ، وأما من جانب آخر ، فإن جدل الرأسمالية والإمبريالية هو جدل الإمكانية والواقع . فالرأسمالية هي الإمبريالية بالقوة، والإمبريالية هي الرأسمالية بالفعل. وفي حين أن الرأسمالية هي الاسم المنطقي للإمبريالية، فإن الإمبريالية هي الترجمة الميدانية لمنطق الرأسمالية. ولطالما الإمبريالية شكل سياسي لمضمون اقتصادي، فإن جدل الرأسمالية والإمبريالية هو جدل الشكل والمضمون.

وعلاوة على ذلك ، فإن التوسع اللامحدود للرأسمالية يقوم على تطور قوى الإنتاج، وبالتالي جدل الرأسمالية والإمبريالية هو، من هذا المنظور، جدل قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. فالتطور النوعي لقوى الإنتاج الذي حدث في الربع الرابع من القرن الماضي ،على أساس الثورة العلمية التقنية التي تجلت باكتشاف الكهرباء ، قد ساهم ، إلى حد بعيد ، في نشوء الاحتكار. فقد تمكنت الشركات التي كانت سبّاقة إلى الاعتماد على الطاقة الكهربائية الجديدة ، أو توظيف تلك الطاقة في عملية الإنتاج، من إزاحة الشركات الأخرى وابتلاع عدد كبير منها . وفي اللحظة التي نشأت فيها الاحتكارات الكبرى تحولت الرأسمالية إلى إمبريالية، التي هي الرأسمالية في المرحلة الاحتكارية كمرحلة نوعية متقدمة من مراحلها التاريخية .

وفي حين أن التناقض الطبقي هو المحتوى السياسي للرأسمالية التي تقوم على سوقٍ قومية ثلاثية الأبعاد : العمل ورأس المال والسلع، محكومة بقيم واحدة للأجر والربح والسعر ، فإن التناقض القومي هو ذلك المحتوى للإمبريالية كرأسمالية عالمية تقوم على سوقٍ مبتورة هي سوق الرأسمال والسلع فقط. وبالنتيجة ، يتحقق استغلال العمل في السوق الرأسمالية القومية عن طريق الاستلاب الاقتصادي، بالمقام الأول، فيما يحصل استغلال العمل على الصعيد العالمي عن طريق الإكراه السياسي، بهذا المقام. ذاك هو أهم أسباب انتقال الهيمنة في الإمبريالية من الاقتصاد إلى السياسة.

وإذا كانت وحدة سوق العمل شرط ضروري لقيام أي شكل من أشكال وحدة السوق الرأسمالية، بالمعنى الدقيق للكلمة ، فإن غياب سوق العمل الموحد (الأجر الواحد) على الصعيد العالمي هو سر الطابع المبتور الذي يطبع السوق الرأسمالية العالمية القائمة على سوق الرساميل وسوق السلع فحسب. وعدم وجود سوق عالمية واحدة للعمل هو سبب تخلف الإمبريالية كنظام رأسمالي عالمي مستقطب بين مراكز هذه النظام وأطرافه.ذلك أن التناقض بينهما هو التناقض الأساسي للإمبريالية، وبالتالي هو حدها التاريخي الأول. في حين أن تناقض العمل والرأسمال المحلي هو التناقض الجوهري للرأسمالية كنمط إنتاج على المستوى القومي .

ولطالما الإمبريالية هي، بالدرجة الأولى، علاقة بين أمتين، أو أكثر، فإن استغلال إحداهما للأخرى ، أو للأمم الأخرى ، يفترض أو يقوم على وحدة المستغِلين داخل الأمم المرتبطة بهذا النوع من العلاقات غير المتكافئة . وبالتالي، فإن الوجه الاجتماعي الطبقي للتناقض الجوهري المحدِّد للإمبريالية هو ذلك التناقض القائم بين الطبقات الاستغلالية على الصعيد العالمي (وهي كافة الطبقات في البلدان الغربية والطبقة المهيمنة في البلدان المستغَلة) من جانب ، والطبقات الشعبية المستغَلة داخل البلدان الأخيرة من جانب آخر . ذلك أن ((الإمبريالية نمط خاص من علاقة السيطرة القائمة بين الأمم، بشكل خاص، وهو نمط يستند إلى "رأس جسر " يقيم مركزاً للأمة المركزية في مركز الأمة المحيطية لفائدتهما كليهما)) [3].

رأسمالية الشركات المتعددة الجنسيات(الشركات العابرة أو فوق القومية)

والحقيقة التاريخية هي أن الطابع العالمي للرأسمالية لم يصبح واقعاً ملموساً، أو معيوشاً، إلا مع بدايات المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، تلك التي قامت على أساس نشوء أشكال جديدة للاستقطاب العالمي . فاستقطاب العالم إلى بلدان صناعية وأخرى غير صناعية (زراعية) كان هو الشكل الرئيس لاستقطابه على نفسه منذ الثورة الصناعية الأوروبية الأولى وحتى تلك الحرب الكونية الكبرى . في حين أن ظاهرة ((العالم المصنّع)) ، عبر إعادة نشر الصناعة والزراعة على المستوى العالمي ، وبالتالي استقطاب العالم بين بلدان الصناعات المتقدمة وبلدان الصناعات المتقادمة ، قد غدا هو الشكل البارز للاستقطاب العالمي على هذا المستوى ، منذ ذلك الحين التاريخي وحتى هذه الآونة .

وعلى هذا النحو ، فقد صار الشكل الاقتصادي هو الشكل العام أو الظاهرة العامة للعولمة الرأسمالية ، سواء على مستوى العلاقة بين البلدان الإمبريالية نفسها أو على مستوى علاقة تلك البلدان مع البلدان التي كانت مستعمَرة حتى ذلك الحين. فعلى المستوى الأول حل التكامل الاقتصادي محل الصراع العسكري، في الوقت الذي حلّ فيه الاضطهاد الاقتصادي محل الاستعمار الاستيطاني ، إلا في حالات جدّ نادرة .

فقد كان انفجار الثورة العلمية – التكنولوجية مع بدايات النصف الثاني من القرن العشرين هو السبب الرئيس لتلك الظاهرة على المستويين معاً . فالثورة الجديدة ، في حينه ، التي قامت على الطاقة النووية قد أفضت إلى تطور هائل ونوعي في حقل قوى الإنتاج لدرجة أن الأسواق القومية، كأشكال تاريخية أولية لعلاقات الإنتاج الرأسمالية في البلدان الغربية، لم تعد قادرة على استثمار أو استيعاب تطور قوى الإنتاج في تلك البلدان. وقد كان هناك مخرجان من التناقض الحاد الناشئ بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في عموم البلدان الإمبريالية. المخرج الأول هو نشوء الشركات المتعددة الجنسيات التي سوف تغدو ، فيما بعد، الشكل الاحتكاري السائد للمؤسسة الرأسمالية في تلك البلدان وعلى الصعيد العالمي.

والمخرج الثاني هو إعادة نشر الصناعة ، وكذلك الزراعة ،على الصعيد العالمي، حيث قام شكل جديد للاستقطاب العالمي هو ، كما بيّنا أعلاه ، شكل التناقض بين بلدان الصناعات الإلكترونية الدقيقة وبلدان الصناعات المعدنية السابقة لعصر ما بعد الحداثة ، وذلك على أنقاض الشكل القديم لاستقطاب العالم بين بلدان زراعية وأخرى صناعية . وعلى أساس تلك الوقائع الجديدة برزت مفاهيم جديدة ، كالإمبريالية الجديدة وما بعد الحداثة أو المجتمع بعد الصناعي والبلدان النامية و . . . الخ .

وهنا لا بد من الإشارة إلى أمرين هامين، الأول هو أن الشركات المتعددة الجنسيات، كشكل رئيس للإمبريالية الجديدة، ليست عالمية على طول الخط، وإنما هي ، في حقيقة الأمر ، وسيلة عالمية لاستغلال قوميات محددة لصالح

قوميات أخرى. فالشركات المتعددة الجنسيات التي تمثل النظام الإمبريالي العالمي، هي، في واقع الحال، مؤسسات وطنية تنشط على نطاق عالمي .كما أنها أطراف حرب اقتصادية ضروس، وكل منها يرتبط بالنظام العالمي من خلال الدولة القومية المعنية به [4].

والأمر الثاني هو أن انحسار الشكل القديم للاستعمار قد عاد إلى الظهور بأشكال جديدة، كشن الحروب ضد البلدان " المستضعفة " في الحالات والأوقات التي تراها البلدان الإمبريالية ضرورية لدعم وتعزيز هيمنتها الاقتصادية والسياسية على البلدان الأولى . ذاك هو واقع الحال الذي يعبر عنه بوضوح حلف شمال الأطلسي (الناتو) منذ قيامه وإلى اليوم ، ناهيك عن افتعال حروب إقليمية بين البلدان المتخلفة نفسها وحروب محلية، أهلية، داخل كل منها على حده . الواقع الذي يقف شاهداً ذو مصداقية كبيرة على حقيقة أن الإمبريالية والعسكرتارية هما توأمان كل منهما يتغذى ويقوم على الآخر ذلك أن الإمبريالية أداة كاملة للعنف البنيوي إذا ما كانت تامة أو مكتملة ، وخلاف ذلك يبرز بديل للقدر الناقص من العنف البنيوي، يكون في العادة العنف المباشر، أو على الأقل، التهديد باستخدامه [5].

والحقيقة هي أن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية مرحلة جدّ هامة من مراحل التطور التاريخي للعولمة الرأسمالية. فقد قام النظام العالمي خلال تلك المرحلة على ثلاثة أقطاب رئيسة، رغم هيمنة القطب الرأسمالي الإمبريالي بوصفه القطب الأقوى على صعيد تركيب مجمل عوامل القوة الاقتصادية منها والسياسية والثقافية. والقطب الأخير هو الذي نشأ على خلفية ائتلاف البلدان الإمبريالية في المرحلة المعنية في ظل الشركات المتعددة الجنسيات كشكل دولي للتقاطب الإمبريالي الجديد . وهو القطب الذي اصطلح على تسميته بـ « الاشتراكية الإمبريالية الديمقراطية »التي برزت على قاعدة العمل بسياسات الكينزية في إطار الصناعات الفوردية .

وأما القطب الثاني فهو « السوفييتية »، بتعبير سمير أمين، كنظام اجتماعي – اقتصادي قام على رأسمالية الدولة في كل من الاتحاد السوفييتي السابق وامتداداته في أوروبا الشرقية . في حين أن « التنموية »كانت هي القطب الثالث الذي جمع بلدان مؤتمر باندونغ و دشن المشروع البرجوازي الوطني « لتطور » بلدان العالم الثالث المعاصر.

ومع بدايات الثلث الأخير من القرن العشرين كان العالم بكافة أقطابه على موعد مع أزمة عامة وضعت الحدود التاريخية الأخيرة لتطور الأقطاب الثلاثة على الأسس التي قامت عليها. والأزمة الكونية التي عصفت بتلك الأقطاب ، في آن معاً ، تعكس حقيقة أنها أجزاء متعددة لنظام واحد ،هو النظام الرأسمال العالمي، في الوقت الذي تشير فيه إلى واقع أن النظام الأخير قد تجاوز مرحلة هامة من عمره ودخل، بالتالي، مرحلة جديدة على مستوى تطور قوى الإنتاج وعلى مستوى تطور شكل علاقات الإنتاج. ولا ننسى هنا أن ثمة علاقة جدلية بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، وبالتالي بين شكل هذه العلاقات ومضمونها.

فالتطور الهائل في حقل قوى الإنتاج، الذي حصل مع تقاطع العقدين السابع والثامن من القرن الماضي داخل بلدان الغرب الإمبريالي، قد غلَّب الصناعات « ما بعد – الفوردية » على الصناعات الفوردية في تلك البلدان. الأمر الذي وجد له صدى مباشراً في توطيد وتعزيز البعد العالمي للشركات المتعددة الجنسيات على حساب تراجع " بعدها الوطني أو القومي على مستوى رسم وصناعة القرارات المتعلقة بالعمليات الاقتصادية الوطنية كالإنتاج والتوزيع أو التصريف والتبادل.

ذلك أن « الكينزية »، أي الاشتراكية الديمقراطية، التي قامتعلى أساس الفوردية في البلدان الإمبريالية طيلة الفترة (1950–1970)، قد سقطت مع « سقوط » الفوردية في تلك البلدان . الأمر الذي عنى ، في نهاية المطاف ، سقوط أهم العواميد الأساسية الثلاثة التي قام عليها النظام العالمي في تلك الفترة المحددة من عمره التاريخي . وبهذه المناسبة

تجدر الإشارة إلى أن نبوءة مفهوم الماركسي الألماني كارل كاوتسكي حول "الإمبريالية العليا " قد أخذت تتحقق ، تباعاً، انطلاقاً من خمسينات القرن العشرين ، وغدت اليوم واقعاً ملموساً ومعاشاً ، إلى حد بعيد .

فالبلدان الإمبريالية تتحالف تحت زعامة الولايات المتحدة الأمريكية لاستئثار الأخيرة بصفّارة الشرطي العالمي وعصاه الغليظة على خلفية تفوّقها بآلة الحرب العسكرية وفي مجال تكنولوجيا الفضاءوغزوه. وقد غدت الهيمنة الأمريكية في هذا المجال الأخير تعبّر عن انقطاع نوعي وكبير في مسيرة تطور قوى الإنتاج الرأسماليةفي الوقت الذي أخذ فيه استثمار الفضاء لصالح تعزيز الهيمنة الأمريكية على الأرض، اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، يعبّر عن شكلٍ جديد من أشكال علاقات الإنتاج الإمبريالية ، الأمر الذي يؤسس، موضوعياً، لمفهوم جديد هو مفهوم « إمبريالية الفضاء »، للتأكيد على بروز تركيب جديد بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في البلدان الغربية الإمبريالية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة.

هذا ، وإن سقوط التنموية التي دشّنها مشروع باندونغ للتنمية البرجوازية الوطنية في العالم الثالث قد عنى ، كذلك ، انهيار العمود الثاني الذي قام عليه النظام العالمي في الوقت عينه الذي انهار فيه العمود الأول . غير أن التطور ((الو سائلي)) للبعد العالمي في الاقتصاديات الوطنية الغربية ، على أثر سقوط الفوردية – الكينزية هناك ، قد شكّل وسيلة إضافية لتعزيز بعدها الوطني . في حين أفضى سقوط ((التنموية)) في البلدان المتخلفة إلى ((عولمة)) اقتصاديات تلك البلدان ، لكن على أساس مصادرة وطنيتها وتحويلها إلى اقتصاديات بازار، بمعنى اقتصاديات كومبرادورية ذيلية وتابعة.

وفي الوقت الذي سقط فيه مشروع التنمية البرجوازية في بلداننا على خلفية الطابع الرأسمالي المتخلف لاقتصادياتها ، ناهيك عن العراقيل الاقتصادية والسياسية التي لجأت إليها مراكز النظام العالمي للحيلولة دون إنجاز تنمية فعلية داخل تلك البلدان، فإن مرض العضال الذي أخذ في الظهور ، تباعاً ، مع بداية عقد السبعينيات من القرن العشرين ، قد أودى ، في نهاية المطاف ، إلى مصرع السوفييتية عشايا ذلك القرن العتيد ، الأمر الذي عنى ، بدوره ، سقوط العمود الثالث والأخير للنظام العالمي في مرحلة تطوره ما بعد الحرب العالمية الثانية. ولعل أبرز عوامل السقوط الأخير هي، من منظورنا، الممارسة الأوتار كية لمفهوم فك الارتباط على مدى عقود عديدة ، وكذلك التخطيط البيروقراطي المنغلق على أي عمل بآليات السوق الضرورية ، ناهيك عن الكوارث السياسية التي تمخضت عنها دكتاتورية الدولة واحتكار الإدارة الاجتماعية من جانب حزب واحد بعينه وقد رفض الاعتراف بشرعية سواه أو مصداقية غيره .

العولمة الجديدة ومصادر الفوضى العالمية

وعلى هذا النحو ، فإن اكتمال عقد السقوط الصريح لتلك الأعمدة الثلاثة خلال الربع الأخير من القرن العشرين قد أفصح عن نهاية مرحلة تاريخية كبرى ونوعية من عمر النظام الرأسمالي العالمي امتدت على طول نصف قرن تقريباً. وانحسار تلك المرحلة قد عنى ، في الوقت نفسه ، بداية مرحلة أخرى جديدة من تطور النظام المولود قبل أكثر من خمسة قرون خلت . وحسب سمير أمين، فإن التحولات الجديدة التي جعلت من سنة (1990) حدثاً تاريخياً هاماً هي :1) انهيار التسوية الاجتماعية الفوردية التي فتّتها تداخل الرأسماليات الأمريكية واليابانية والأوروبية؛ 2) انهيار مشروع باندونغ البرجوازي الوطني؛ 3) انهيار السوفييتية [6].

وتجدر الإشارة هنا إلى حقيقة أن تأخر الإعلان الرسمي الواسع عن ولادة المرحلة الجديدة حتى مطلع عقد التسعينات لا ينفي حقيقة أن خطر الموت للمرحلة السابقة عليها كان قد لاح في الأفق قبل ذلك بزمن غير قصير .

ذلك أن النقلة النوعية في مجرى حياة الرأسمالية العالمية أخذت بالتبلور منذ سبعينيات القرن الماضي إلا أن الاهتمام العالمي ، واليومي ، المكثف بها لم يحصل ، بدرجة كافي ، إلا بعد زوال المانع الأخير المتبقي في وجه انفلات العولمة الرأسمالية من عقالها ، أي زوال الاتحاد السوفييتي من الوجود [7] .

ويذهب فريق من المثقفين والسياسيين في الغرب إلى حد الزعم أننا لسنا اليوم بصدد مرحلة تاريخية جديدة ، فحسب ، وإنما بصدد تاريخ آخر جديد . وقد كان الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوشمن أوائل الذين روّجوا لهذا الزعم عندما وقف ساعة الصفر من حرب الخليج الثانية يخطب قائلاً : ((نصارع اليوم لكي يولد عالم مختلف تماماً عن الذي نعرفه حتى الآن . عالم خالٍ من التهديد بالإرهاب وأكثر أمناً وسعياً نحو السلام. عالم سوف يستبدل حكم الفوضى بحكم القانون، وتدرك فيه الأمم المسؤولية المشتركة للحرية والعدالة، ويحترم فيه القوي حقوق الضعيف. عهد يمكّن أمم الشرق والغرب من أن تزدهر وتعيش في رخاء وتجانس ومساواة [8].

وفي الوقت نفسه ، وبالصدد ذاته ، سارع الفيلسوف الأمريكي المعروف فرنسيس فوكوياما إلى القول: ((نحن لا نشهد نهاية الحرب الباردة، بل نهاية التاريخ، بمعنى تعميم الليبرالية الديمقراطية الغربية على مستوى الكرة الأرضية، كشكلٍ أخير من أشكال إدارة المجتمعات البشرية [9]. ومهما يكن ، فان تلك المزاعم والطروحات من جانب المنظّرين والسياسيين الأمريكيين قد انطلقت من رغبة جامحة لديهم في توسيع وتعميق الهيمنة الأمريكية على العالم برمته، وصولاً إلى إقامة إمبراطورية كونية على أساس مركزية أمريكية جديدة. وحسب الباحث الاستراتيجي الأمريكي المعروف توماس بانيت ، فإن : ((الولايات المتحدة الأمريكية هي وحدها التي لديها وسائل القيادة الأخلاقية للعالم، وان العالم كله على أعتاب قرن جديد هو القرن الأمريكي العتيد))[10].

وعلى هذا النحو ، فإن مفهوم ((النظام العالمي الجديد)) هو، برأينا، « كلمة حق يراد منها باطل ». وكلمة الحق فيه هي أنه يعبر عن وقائع هامة وجديدة ، في حينه ، منها : سقوط كل من السوفييتية والتنموية والفوردية، وكذلك تعاظم منجزات وفعاليات الثورة العلمية – التكنولوجية ، ناهيك عن الاتحادات الاقتصادية العملاقة في عدد من الأقاليم حول العالم .

وأما الباطل الذي يقوم عليه المفهوم، فهو الزعم الخبيث حول أننا اليوم ، ومنذ ذلك الحين ، أمام واقع آخر جديد يختلف ، بنيوياً ، عن واقع النظام الرأسمالي العالمي ((القديم)) . ذلك أن النظام الجديد ما هو إلا مرحلة جديدة من مراحل التطور التاريخي للنظام الرأسمالي العالمي . وهو ، بذلك ، لا يعدو عن كونه مجرد شكل جديد لنظام قديم . وبالتالي ، إذا كان النظام الرأسمالي هو أول نظام عالمي في التاريخ البشري ، فإن النظام العالمي الجديد لا يعني ميلاد ثاني نظام عالمي في هذا التاريخ . وبناءً على ذلك ، فنحن نقول : لسنا بصدد نظام عالمي جديد ، وإنما بصدد جديد النظام العالمي القديم .

وآية ذلك هو أن الاختبار الميداني لمفهوم النظام العالمي « الجديد »،على مدى عقدين ونيف من اليوم ، قد أثبت، بصورة قاطعة لا تقبل الشك ، حقيقة أنه أكثر الأشكال التاريخية للنظام الرأسمالي تعبيراً عن منطقه البنيوي وآليات تحققه في الواقع السياسي والاقتصادي على هذا المستوى الكوني . وعلى هذا النحو ، فإن النظام العالمي الجديد هو النظام العالمي القديم لكن على مستوى تقني وتكنولوجي جديد ، لطالما الاستقطاب العالمي هو جوهر النظام الرأسمالي العالمي من ولادته وإلى اليوم [11] .

وسوف تبدو تلك الظاهرة أكثر وضوحاً ، في الأفق والشاقول ، في ظل النظام العالمي الجديد على خلفية استبدال الشكل القديم للاستقطاب العالمي القائم بين مراكز النظام العالمي وأطرافه (مراكز مصنعة وأطراف غير

صناعية) بأشكال أخرى جديدة تقوم على الاحتكارات التكنولوجية والمالية والثقافية والإعلامية والعسكرية، التي تهيمن عليها مراكز النظام هيمنة شبه مطلقة.فالأشكال الجديدة للاستقطاب العالمي القائم اليوم على تلك الاحتكارات الخمسة تدفع في اتجاه تفعيل عمل آليات الاستقطاب العالمي بما يعمق الهوة الواسعة تلك التي تفصل، في الأصل، بين مراكز النظام العالمي وأطرافه. ولعل أبرز تلك الآليات هي: 1) التبادل اللامتكافئ بين المراكز الأطراف (وهو التبادل الذي يخص مواد تنطوي على أعمال أجورها أكثر تفاوتاً مما يتطلبه تفاوت الإنتاجية)؛ 2) نزيف رؤوس الأموال من الأطراف نحو المراكز؛ 3) الهجرة الانتقائية للعمال في الاتجاه نفسه، حتى ولو حالت تلك الهجرة – نظراً لطابعها الانتقائي – دون تكوُّن سوق عالمية للعمل؛ 4) احتكار بلدان المراكز مواقع الهيمنة في التقسيم العالمي للعمل؛ 5) سيطرة المراكز على الموارد الطبيعية للكرة الأرضية [12].

وعلى هذا النحو، فإن تصنيع بلدان الأطراف على أساس الأشكال الجديدة للاستقطاب العالمي، لم، ولن، يقود إلى إلغاء الاستقطاب العالمي وإنما ، فقط ، إلى استبدال شكل قديم بشكل أو بأشكال أخرى جديدة ذات طاقة هائلة على تعميق الاستقطاب وتوطيده . وهذا النمط التابع من التصنيع الذي يجري في بعض بلدان الأطراف اليوم، ومنذ بعض الوقت، سوف يفضي إلى تفاقم البطالة وتعاظم جيش الاحتياط من العمل داخل تلك البلدان، وهذا هو، بالضبط، محتوى الاستقطاب العالمي الجديد ومعناه الإضافي الدقيق . الأمر الذي يؤكد، مرةأخرى، حقيقة أن النظام العالمي « الجديد » هو مجرد حالة جديدة من حالات تاريخية عديدة للنظامالعالمي القديم.

هذا ، وقد اقترنت مقولة النظام العالمي « الجديد » بمقولة أخرى هي مقولة « نهاية التاريخ »، التي ابتدعها فرنسيس فوكوياما غداة إعلان رئيس بلاده، في حينه ، عن مولد نظامه العالمي الجديد. فلقد قصد فوكوياما من وراء مقولته تلك ، التي لا يزال يتمسك بها حتى اللحظة ، وإن تراجع عن بعض هوامشها التفصيلية في كتابيه الأخيرين ((انعدام الثقة)) و ((أمريكا على مفترق طرق)) ، أن يدفع الناسفي العالم الآخر إلى الإيمان بأسطورة أن النظام العالمي « الجديد » بقيادة الغرب الإمبريالي هو المرسى الأخير لسفينة المجتمع البشري على شواطئ التطور التاريخي . فالغرب، على حد زعمه ، و الولايات المتحدة الأمريكية في المقدمة ، هو أقصى ما يمكن ان يرتقي إليه تطور المجتمع الإنساني ، ذلك أن الليبرالية الأمريكية هي ، برأيه، الإدارة المثلى والنموذجية للمجتمعات البشرية.

واللافت المثير هنا ، الذي من شأنه أن يكشف عن جانب كبير من أكذوبة ((نهاية التاريخ)) ،هو أنه في الوقت الذي يطرح فيه فوكوياما المجتمع الأمريكي على هذا النحو المثالي، فإن مواطنه بول كنيدي يطرحه في كتابه "صعود وسقوط الإمبراطوريات العظمى "، تحت عناوين جدّ عريضة ، على هذا النحو اللامثالي: ((الأمريكيون يستهلكون نصف إنتاج الكوكايين العالمي؛ سبع وثلاثون مليون أمريكي هم دون أي تأمين طبي؛ التعليم في أمريكا هو للنخبة فقط؛ عدد الأميين في أمريكا ثلاثة وثمانون مليون إنسان؛ وضع أمريكا اليوم يشبه وضع بريطانيا قبل تحولها إلى دولة من الدرجة الثانية؛ أمريكا تخصص سنوياً (65%) من ميزانية الأبحاث والتطوير للشؤون العسكرية؛ مليون سجين حالياً في أمريكا. ومنذ (1960) قفزت الجريمة في أمريكا بنسبة (35%)، الخ... [13].

ومقولة ((موت الإنسان)) هي المرجعية الفلسفية والخلفية السياسية لمقولة « نهاية التاريخ » . فالإنسان في عصر الروبوت (الإنسان الآلي) وككائن طموح بالمعنى السياسي الدقيق للكلمة ، قد مات أو زال عند حدود أو تخوم المجتمع الرأسمالي الجديد الذي يحبل بكافة أسباب التقدم التكنولوجي والتطور السياسي والرخاء الاقتصادي والاجتماعي العام ، ودائماً بحسب الفلسفة البنيوية ، وعند ميشيل فوكو بصفة خاصة .

لكن سرعان ما تتهاوى تلك المقولات المزعومة لتسقط سريعاً في مستنقع الدجل الإيديولوجي العقيم في اللحظة التي نسترجع فيها حقيقة أن الإنسان كائن نوعي فاعل وفعّال . وهو ، بذلك ، صانع التاريخ ومصنوع به ، معاً وعلى حد سواء ، لطالما التاريخ هو تاريخ الإنسان وحده وليس تاريخ شيء آخر سواه . وبالتالي ، فإن الإعلان عن نهاية حتمية للتاريخ وعن موت الإنسان بالحتمية نفسها هو مجرد واحد من الإعلانات التجارية الرخيصة في السوق السياسية للبلدان الغربية وعلى مستوى العلاقات الدولية ، اللهم إلا إذا كان المعنى المادي للنهاية أو الموت هو المقصود من وراء هاتين المقولتين المرعبتين ، سيما وآلة الحرب العسكرية التي تتوافر عليها جحافل تلك البلدان قادرة ، موضوعياً ، على ترجمة المعنى الأخير في الميدان ، غير أن المعنى الآخر السياسي هو المقصود هنا ، وبكل تأكيد .

ومهما يكن ، فإن نهاية التاريخ على صورتها الأمريكية المبنّدة أعلاه ليست نهاية سعيدة للمجتمعات البشرية . فالرأسمالية على الطريقة الأمريكية هي شريعة الغاب للوحوش والكائنات غير الآدمية ، وسحقاً لكل نهاية على هذه الصورة اللاأخلاقية[14] .

والحال، يسعى الغرب الإمبريالي ، تحت زعامة الولايات الأمريكية ، إلى إقامة امبراطورية كونية على غرار الإمبراطوريات العسكرية والدينية السابقة على الرأسمالية . لكن هذه المرة امبراطورية رأسمالية تقوم على المعايير المزدوجة ، بحيث يكون لكل من بلدان الشمال وبلدان الجنوب منظومة قواعد وقوانين مختلفة بدون مرجعية واحدة للجميع حول العالم . وهذا ما أراد الإشارة إليه كلٍ من فوكوياما عندما زعم بأن الغرب يجسد قمة التاريخ، بينما الجنوب هو قاع التاريخ، وبريجينسكي عندما أكد على أن العولمة تعني عولمة شمال العالم فقط، ، في حين أن باقي العالم فهو خارج العالم [15] .

ومن منظورنا نرى أن النظام ، بالمعنى البنيوي الأصيل للكلمة ، يقوم على أساس مرجعية قانونية واحدة تكفل أسباب انضباط وتجانس كافة وحدات المرحلة أو الحالة التاريخية القائمة ، بصورة سلمية ودية وديمقراطية . وأما الفوضى ، فهي على عكس ذلك ، تماماً، لطالما تقوم على انصياع تلك الوحدات أو العناصر بموجب دكتاتورية يمارسها البعض ضد البعض الآخر باعتماد أدوات وآليات الإكراه المادي ، والعسكري في حالات غير نادرة .

ومن هذا المنظور، فإن النظام العالمي «الجديد » ليس نظاماً بالمعنى البنيوي المذكور، وإنما هو نظام بالمعنى السياسي – العسكري التام . والنظام، بالمعنى الأخير، هو الوجه الضروري الآخر للفوضى،التي تنقلب عند درجة قصوى من تورمها ، كما هي الحال القائمة اليوم ، إلى ضدّها لتغدو عكسهاونفسها ، في آن معاً . بمعنى أنها تصير نظاماً ، من نوع خاص ، بحكم قانون تحوّل الكم إلى كيف جديد عند نقطة محددة من تطوره .

وعلى هذا النحو، فإن الفوضى هي نظام النظام العالمي « الجديد »، فهو نظام الفوضى وفوضى النظام، بدليل أن الفوضى فيه نظام وهذا الأخير فيه فوضى ، ذلك أن النظام الاقتصادي الذي تنتجه السوق الرأسمالية العالمية يجب، تبعاً لمنطوق أربابها ، أن يكتمل بنظام عسكري يضمن قمعاً فاعلاً لتمرد الجنوب على نظام الاستغلال . وفي الواقع ، فإن الأمر لا يتعلق ببناء نظام عالمي جديد ، وإنما بنوع من النظام العسكري العالمي المرافق للنظام الرأسمالي النيوليبرالي المتوحش [16] .

ولطالما النظام العالمي « الجديد » هو إمبراطورية فوضى على هذا النحو، فإن مصادر الفوضى متعددة تعدد تناقضات النظام نفسه . والاستقطاب العالمي ، بوصفه التناقض الأساسي الذي تتمحور حوله تلك التناقضات ، هو المصدر الرئيس للفوضى القائمة والقادمة على هذا الصعيد. وأما تجلياته على صعيد كل من بلدان الشمال وبلدان الجنوب وداخل كل بلد من مجموعتي تلك البلدان، فهي ، بدورها ، مصادر أخرى متعددة للفوضى على الصعيدين

الأخيرين وعلى صعيد كل بلد من هنا وهناك. وعلى هذا النحو، تبدو الفوضى ظاهرة عالمية، وطبعاً بدرجات متباينة تباين مواقع تلك البلدان داخل النظام العالمي . وتحت عنوان « المستقبل المفقود » يقول أدغار موران :
((العالم الجديد عالم مأزوم بالولادة ، والنمو قد ينزع إلى تدمير ذاته .ذلك أننا في عالم يبدو لنا، في الوقت نفسه، في تطور وثورة وتقدم، من جهة ، وفي تراجع وأزمة وخطر، من جهة أخرى [17].

والأخطر من ذلك هو أن الاستقطاب العالمي، كتناقض قائم على هيمنة شبه مطلقة من جانب البلدان الغربية هو ، في جانب كبير منه ، المرادف الاقتصادي للإفقار العالمي إذ يحول دون تلبية الحاجات الأساسية لعامة الناس في بلدان الأطراف التي تقطنها الأغلبية الساحقة من سكان المعمورة. الأمر الذي لا بد وأن يقود، بقوة الواقع الموضوعي ، إلى حروب دامية وصدامات خطيرة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب تقوم بإشعال فتيلها قيادات عنصرية هناك ومجموعات أصولية هنا . وبهذه المناسبة يقول جون ستيل جوردون : « وإني لأخشى أن يثبت المستقبل القريب بأن الرأسمالية القائمة بالفعل هي البربرية، وأن الثوب النيوليبرالي لن يكون أكثر من بربرية بلا حدود »[18]. وبالفعل لقد أثبتت حروب الولايات المتحدة وحلفاؤها الأطلسي ضد في أفغانستان والعراق والبلقان ، في حينه ، نبوءة أن الليبرالية الجديدة هي رأسمالية بربرية بدون ضوابط أخلاقية .

الأمر الواقع الذي تؤكده وتشير إليه ، بوضوح كبير ، الهمجية الوحشية للرأسمالية النيوليبرالية في الآونة الأخيرة . تلك التي تعود ، بالدرجة الأولى ، إلى سقوط التناقض (غرب / شرق) – كتناقض إيديولوجي بين الرأسمالية والشيوعية – الذيتجلى به التناقض (شمال / جنوب) في القارة الأوروبية طيلة ثلاثة سبعين عاماً من القرن العشرين . وسقوط التناقض الأول قد أظهر التناقض الأخير على حقيقته كتناقض أساسي يتجلى بأشكال متعددة ، لعل أخطرها الحرب كشكل رئيس للتناقض الثاني وقد برز ، بوضوح كبير، غداة انهيار التناقض الأول ذلك أن نشوء التناقض (شرق / غرب) صبيحة ثورة أكتوبر الكبرى، كأول محاولة « جنوبية » لتخطي نظام الاستقطاب العالمي، قاد إلى لجم آلة الحرب العسكرية الإمبريالية طيلة الفترة التي عاشتها السوفييتية.

والحرب الباردة التي قامت على خلفية التناقض الأخير ، كثنائية أقطاب عسكرية متكافئة ، سرعان ما انهارت مع سقوط التناقض الذي قامت على خلفيته لتحل محلها الحرب الساخنة من جديد . وبالفعل قد شهد العالم منذ نهاية الحرب الباردة وإلى وقت قريب عشرات الحروب الإقليمية والمحلية. وكم كان سمير أمين دقيقاً عندما قال غداة سقوط الاتحاد السوفييتي : ((نهاية الحرب الباردة تعني بداية الحرب الساخنة [19].

والاستقطاب العالمي في شكل تجليه داخل كل بلد من بلدان الجنوب هو المصدر الثاني للفوضى التي قادت وتقود إليها العولمة الرأسمالية « الجديدة ». فالاستقطابات الداخلية في كافة البلدان الطرفية تفرز، وستظل تفرز، ظاهرة التوزيع المتفاوت للثروة والدخل والمكانة والقوة، وبالتالي مظاهر البؤس والجوع والمرض والقمع والإكراه . والفوضى التي نشهدها في تلك البلدان منذ أن اصطدمشروع باندونغ في آسيا وأفريقيا بالحائط التاريخي المسدود ، وكذلك فشل تجربة التنمية الرأسمالية في عدد كبير من بلدان أمريكا اللاتينية تعود ، بشكل رئيس، إلى تلك الظاهرات الخطيرة والمظاهر الأكثر خطورة .

والحقيقة هي أن الحروب الداخلية الأهلية، الدينية منها والإثنية والعرقية واللغوية الخ...، ما هي إلا تجليات متعددة وأشكال مختلفة لحرب واحدة هي الحرب الطبقية . فالعولمة الرأسمالية تعمل في الأطراف في ظروف مأساوية وتقود إلى تأسيس وتعميق انتماءات متعددة حول جماعات أولية مختلفة تتعارض مع الانتماء للوطن الواحد.وبالنتيجة ، فإن تفاقم ظاهرة الاستقطاب الداخلي في بلدان الأطراف بين القلة المستغِلة التابعة لبلدان المراكز والأكثرية المستغَلة

في البلدان الأولى، مع تفاقم ظاهرة الاستقطاب العالمي، سوف يقود إلى اتساع دوائر العنف والشغب تزيد نار الحروب المحلية داخل تلك بلدان .

ومن التجليات الجديدة للاستقطاب العالمي هو استقطاب بلدان الجنوب على نفسها وانشطارها إلى ((عالم ثالث)) و ((عالم رابع)) على خلفية تصنيع بلدان العالم الثالث ((الجديد)) و ((تهميش)) بلدان العالم الرابع ((الوليد)) . وذلك نتيجة التقسيم العالمي الجديد للعمل الذي قام على أساس عولمة الصناعة وكذلك والزراعة . الأمر الذي أفضى ، في النهاية ، إلى استبدال الشكل القديم للاستقطاب العالمي بشكل جديد يحبل بكافة أسباب تعميق اندماج البلدان الأولى في نظام الاستقطاب العالمي وتهمّيش البلدان الثانية داخل هذا النظام.

وتتدرج البلدان العربية في إطار العالم الرابع وتتموقع على رأس قائمة بلدانه. وبالفعل ،إذا استثنينا النفط الخام العربي ، فإن معظم بلداننا هي ، اليوم وأكثر من أي وقت مضى ، خارج دائرة التقسيم العالمي الجديد للعمل. وفي ظل هذا الواقع المستجد ، فقد أخذت الاقتصاديات العربية ترتبط بالنظام العالمي أو بمراكزه بشكل غير مباشر عن طريق ارتباطها المباشر مع بلدان العالم الثالث الذي شرع بالتصنيع . ففي الوقت الذي صارت فيه البلدان الأخيرة هي الأطراف الحقيقية للنظام العالمي « الجديد »، فإن البلدان العربية وباقي بلدان العالم الرابع الأخرى باتت اليوم الأطراف المهمشة داخل هذا النظام، أو لنقل :صارت أطرافاً لأطراف النظام العالمي. وبالفعل، فإن أسواق اليابان وأمريكا وأوروبا لم تعد هي المصادر الرئيسة للسلع الأجنبية التي أخذت ، في الآونة الأخيرة ، تغزو أسواقنا قادمة إلينا من بلدان الهند والصين والكوريتين وتايوان وسنغافورة و . . . الخ

وعلى هذا النحو فإن استقطاب الجنوب على نفسه بهذا الشكل الخطير هو مصدر ثالث للفوضى التي تفرضها، وسوف تفضي إلى تعميقها ، العولمة الرأسمالية « الجديدة ». ذلك أن لهاث بلدان العالم الثالث « الجديد » وراء اصطياد بلدان العالم الرابع ، بكل السبل والوسائل المتاحة ، لغرض تعويض خسائرها من جراء هيمنة المراكز عليها، سوف يقود، قاد بالفعل، إلى حروب دامية وصراعات مدمرة فيما بين بلدان الجنوب الذي كان ، للتو ، "موحداً ".

وتتكامل تجليات الاستقطاب العالمي صعيد العلاقة بين بلدان الجنوب وداخل كل بلد من تلك البلدان مع تجلياته على صعيد العلاقة بين بلدان الشمال مجتمعة وفرادى ، وذلك تكامل تناقضات الرأسمالية كنظام عالمي. ذلك أن " وحدة " الشمال على صعيد العلاقة بالجنوب لا تنفي واقع الاستقطاب على صعيد الشمال نفسه. الواقع الذي يفرضه، بالضرورة، منطق الرأسمالية نفسها. وما نشهده اليوم من تنافس بين بلدان مراكز النظام العالمي وصراع على إعادة اقتسام ((كعكة)) بلدان الأطراف هو دليل الاستقطاب على الصعيد الأخير . فالمنطق البنيوي للنظام الرأسمالي هو منطق توسع لا محدود على المستوى الاقتصادي ، فيما هو منطق توسع محدود على المستوى السياسي . وتبعاً لذلك ، فإن عولمة الشمال الإمبريالي هي عولمة رأس المال المالي العالمي وليست عولمة الدولة القومية هناك. وبالنتيجة يبرز التناقض بين رأس المال المعولم والدول القومية ضمن وحدة الشمال الإمبريالي نفسه هو مصدر رابع للفوضى في النظام العالمي "الجديد ".

وعلاوة على ذلك ، فإن تزامن سقوط كل من السوفييتية، أو ما كان يسمى بالاشتراكية العلمية، في الشرق والكينزية، بمعنى الاشتراكية الإمبريالية، في الغرب، أو في الولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا على الأقل، ليس صدفة تاريخية، ذلك أن سقوط الأولى قد أفقد الثانية ظهيرها الاستراتيجي ، وبالتالي قدرتها على أن تبقى مصدر خطر يتهدد هيمنة رأس المال الحاكم في بلدان الغرب. الأمر الذي أفسح في المجال أمام أصحاب الهيمنة الرأسمالية هناك للانقضاض على المنجزات الاقتصادية والسياسية التي كانت قد حققتها الاشتراكية الديمقراطية " في تلك البلدان. وعلى هذا النحو ،

فإن تعميق استقطاب المجتمعات الغربية بصورة أكثر حدّة ، هو مصدر خامس للفوضى التي تشهدها، وسوف تشهدها، تلك البلدان في ظل العولمة « الجديدة ».

والإضرابات أو المظاهرات ، وأحياناً العصيانات ، العمالية منها والشعبية ، بصورة عامة ، تلك التي أخذت تندلع من حين إلى آخر في البلدان الغربية هي نتائج وتداعيات طبيعية عن المصدر الأخير لفوضى العولمة النيوليبرالية التي أخذت تعصف وتجتاح تلك البلدان تحت مسميات عدة كان أخطرها الأزمة الاقتصادية –المالية التي لم تخرج منا بلدان الغرب الإمبريالي حتى اللحظة ، وقد كانت سبباً في ((خروج)) إنكلترا من السوق الأوروبية الموحدة .

وبوصفها مشروعاً لإعادة توحيد العالم على أساس السوق، فإن العولمة « الجديدة » آلية إضافية من آليات إفقار الطبيعة ، على غرار إفقار الناس أو البشر. فالتعاطي مع الطبيعة على أساس علاقات السوق وحدها يفضي ، بالضرورة ، وقد أفضى حقاً ، إلى تفاقم الاستهلاك الأناني وغير العقلاني لثروات الطبيعــة [20]. ذلك أن العمل بآليات السوق خارج إطار التخطيط للمستقبل والأخذ بعين الاعتبار الأسباب الموضوعية التي تضمن حقوق الأجيال القادمة، محكوم، بنيوياً، برؤية الطبيعة من جانب واحد، فقط ، هو جانب الربح السريع والوفير بعيداً عن توقع التبعات السلبية لتلك الرؤية المشوّهة للطبيعة أو البيئة في السنوات والعقود القادمة . وعلى هذا النحو ، فإن الفعل على الطبيعة في ضوء آليات وبرامج عمل السوق غير المنضبطة ،أي خارج إطار الفعل العقلاني المحسوب، هو مصدر سادس للفوضى القائمة وتلك التي سوف تتفاقم مخاطرها فيالمستقبل المنظور وما بعد المنظور

خاتمة

وعلى هذا النحو، يبدو واضحاً إلى حد بعيد أن النظام العالمي الجديد هو، في حقيقته أو جوهره، نظام جديده هو نفسه قديمه في حين أن النظام فيه فوضى عارمة أو قل: الفوضى هي نظام النظام الجديد. وهو، بذلك،مجرد وجه نسخة أخرى جديدة لتلك العولمة النازية التي طالما سعى إليها وعمل من أجلها هتلر في حينه.

ولطالما ينبغي أن يُبنى على الشيء مقتضاه، فإن البشرية اليوم، وأكثر من أي وقت آخر مضى، تقف أمام حاجة موضوعية كبرى وضرورة سياسية قصوى للعمل الجّاد والحثيث على مواجهة منطق وآليات عمل النظام العالمي الذي يجهد أنصاره في البقاء عليه قائماً على قواعد الأحادية والهيمنة والدكتاتورية. وبالتالي الشروع بمشروع نظام عامي جديد ينبغي أن يقوم على قواعد أخرى مغايرة من نوع التعددية أو القطبية وكذلك العدالة والديمقراطية. وبالفعل بدأت معالم وتضاريس هذا النظام الأخير تطفو إلى السطحمع الإنجازات العلمية التكنولوجية وكذلك الاقتصادية والسياسية التي أخذت تُحققها، تباعاً، في الآونة الأخيرة مجموعة بلدان بريكس وفي المقدمة منها روسيا والصين..

المراجع

(1)LENIN , F. *Collected Works*. Progress Press ,Moscow ,1963 , 207.

(2)بولانتزاس ، نيكوس . *الطبقات الاجتماعية في النظام الرأسمالي اليوم* . ط. 2 ، ترجمة احسان الحصني ، وزارة الثقافة ، دمشق ، 1992 ، 277.

(3) جالتونج ، يوهان .*((نظرية بنيوية للإمبريالية))* في كتاب (ديتر سنجهاز وآخرون) : *الإمبريالية وإعادة الإنتاج التابع* . ط.2 ، ترجمة ميشيل كيلو ، وزارة الثقافة ، دمشق ، 1993، 354.

(4) ماجدوف ، هاري. *الإمبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم* . ط. 4 ، ترجمة دار النشر ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، 2002 ، 267.

(5)HIRST, P. *Globalization In Question* .2nd ed., Polity Press, London, 2001, 363.

(6) أمين ، سمير .*ما بعد الرأسمالية المتهالكة* . ط. 3 دار الفارابي ، بيروت ، 2007 ، 246.

(7) العظم ، صادق.*دفاعاً عن المادية والتاريخ* . ط. 2 دار الفارابي ، بيروت ، 2005 ، 387.

(8)MILLAR, T. *Anew World Order* . World Today USA, N.20,1992 , 18.

(9)FUKUYAMA , F. *The End of History* . Martin Press , New York , 1992 , 47.

(10)BARNET, T. *The Real of Force*. The Free Press . , New York, 2007, 193.

(11)GALBRAITH, J. *A History of Economics*. 2nd.ed, Penguin Books, London, 2006, 324.

(12)أمين ، سمير.*مناهضة العولمة* . ط.2 مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2008 ، 279.

(13)KENNEDY , P. *The Rise & Fall of The Greet Pours*. Random House ,New York, 1992, 166.

(14)ALBERT, M. *Capitalism Against Capitalism*. Trans. By Zaner, R. Heinemann,London , 2006, 129.

(15)BRZEZINSKI ,Z. *The Real Option*. Schocken Books, New York,2006 , 187.

(16)SEN, A. *Identity &Violence* . W.W. Norton& Company, New York , 2006, 268.

(17)أدغار ، موران.*مقدمات للخروج من القرن العشرين* . ط. 2 ترجمة أنطون حمصي ، وزارة الثقافة، دمشق ، 391.

(18)أدغار ، موران.المرجع نفسه

(19)أمين ، سمير.*مناخ العصر* . رؤية نقدية . مؤسسة الانتشار العربي ، القاهرة ، 2000 ، 234.

(20)كينج ، ألكسندر.*الثورة العالمية الأولى* . ط. 3 ترجمة وفاء عبد الإله ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2003 ، 235.